



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة المرأة والأسرة والطفولة



برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)



المجلس العربي للطفولة والتنمية
Arab Council for Childhood and Development

"إعلام صديق للطفولة"

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

حماية مصلحة الطفل الفضلى العدالة في المشاركة
حق الرد والتصحيح حرية الرأي والتعبير
المساواة وعدم التمييز الأمان والحماية
سلامة المفردات والتركيبات اللفوية
ضمان الحق في الخصوصية
دقة التفطية الإعلامية وعمقها
حماية الخصوصية
عدم الاستغلال السياسي
الموضوعية
حماية الهوية الشخصية
الشفافية والمصداقية في مقابلة الأطفال
المصداقية والوضوح
التوعية
الحماية خلال عملية المشاركة



"إعلام صديق للطفولة"

مبادئ مهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

(كتيب الإعلاميين)

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل (كتيب الإعلاميين)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلس العربي للطفولة والتنمية (٢٠١٦)

المراسلات:

المجلس العربي للطفولة والتنمية

تقاطع شارعي مكرم عبيد ومنظمة الصحة العالمية - ص ب ٧٥٣٧ - الحي الثامن مدينة نصر - القاهرة ١١٧٦٢ - مصر

هاتف: ٢٩ / ٢٥ / ٢٤ / ٢٣٤٩٢٠٢٤ (+٢٠٢) فاكس: ٢٣٤٩٢٠٣٠ (+٢٠٢)

www.arabccd.org accd@arabccd.org

الإخراج الفني وتصميم الغلاف: حسام حنيطر

الآراء الواردة في هذا العمل لا تعبر بالضرورة عن آراء المجلس العربي للطفولة والتنمية والشركاء

«ينبغي أن ترتفع قضية الطفولة لتحتل مكانة متقدمة بين سُلم أولوياتنا. وأن نركز اهتمامنا على تسليح الطفل العربي بما يحتاج إليه من أدوات ومهارات لمواجهة هذا العصر، واضعين في اعتبارنا ما وصلت إليه الأمم الأخرى التي تضع قضايا الطفل - تعليمياً وصحياً وثقافياً - في مقدمة اهتماماتها، وعلى تسليح أطفالنا بتفكير علمي وثقافة مستنيرة، تعمق لديهم روح الانتماء والتاريخ والحضارة والانفتاح على الثقافات وفنون الأمم الأخرى».

طلال بن عبد العزيز

رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية

ورئيس برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"

الشركاء

- المجلس العربي للطفولة والتنمية .
- برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» .
- جامعة الدول العربية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) .

التعريف بالشركاء:

المجلس العربي للطفولة والتنمية منظمة عربية إقليمية غير حكومية تعمل في مجال تنمية الطفولة، تأسست عام ١٩٨٧ بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس المجلس، وبناء على توصية صادرة من جامعة الدول العربية. يعمل المجلس على تهيئة بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل في التنمية والحماية والمشاركة والدمج.



العنوان: تقاطع شارعي مكرم عبيد مع منظمة الصحة العالمية ص ب: ٧٥٣٧ - مدينة نصر - القاهرة ١١٧٦٢ - جمهورية مصر العربية.

هاتف: ٢٩ / ٢٥ / ٢٣٤٩٢٠٢٤ (+٢٠٢) فاكس: ٢٣٤٩٢٠٣٠ (+٢٠٢) www.arabccd.org , accd@arabccd.org

برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) منظمة إقليمية تنمية مانحة، تدير أعمالها من مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية التي تتخذها الإدارة التنفيذية مقراً. أنشئ أجفند عام ١٩٨٠ بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس أجفند، وبدعم وتأييد من قادة دول مجلس التعاون الخليجي. يعمل أجفند في مجال التنمية على المستوى الدولي من خلال شراكة فاعلة مع المنظمات الأممية والإمائية الدولية والإقليمية والوطنية والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.



العنوان: ص. ب ١٨٣٧١ الرياض - ١١٤١٥ - المملكة العربية السعودية.

هاتف: ٤٤١٨٨٨٨ (+٩٦٦١) فاكس: ٤٤١٢٩٦٢ (+٩٦٦١) www.agfund.org

تُعد إدارة المرأة والأسرة والطفولة التابعة لقطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأمانة الفنية للجنة المرأة العربية ولجنة الطفولة العربية ولجنة الأسرة العربية التي تم إنشاؤها بقرارات من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. وتنقسم الإدارة إلى ثلاثة أقسام: المرأة والأسرة والطفولة حيث تتكامل مهامها في تناول القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفولة.



العنوان: ميدان التحرير - القاهرة - جمهورية مصر العربية. هاتف: ٢٥٧٥٠٥١١ (+٢٠٢) فاكس: ٢٥٧٧٩٥٤٦ (+٢٠٢)

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة المرأة والأسرة والطفولة

www.lasportal.org

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

يتضمن هذا العمل العلمي مجموعة من المخرجات المرتبطة بالرصد والتقييم والتدريب للأداء الإعلامي في مجال حقوق الطفل وهي:

١. الدليل العلمي للمبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل (متضمناً المؤشرات وأدوات الرصد).

٢. كتيب المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل (كتيب موجه للإعلاميين).

٣. وثيقة المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل (وثيقة موجزة).

والعمل الذي بين أيدينا الآن (رقم ٢) يمثل الكتيب الموجه للإعلاميين، والمخرجات أعلاه متاحة لدى المجلس العربي للطفولة والتنمية.

تقديم

يسعى المجلس العربي للطفولة والتنمية - برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز - إلى تحقيق رسالته الرامية إلى إيجاد بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل في التنمية والحماية والمشاركة والدمج في إطار الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال تنفيذ إستراتيجية (٢٠١٤ - ٢٠١٦) تتبنى رؤية تعمل على اعتماد نموذج جديد في التنشئة الاجتماعية للأطفال العرب وتقوم على إحداث تغيير ثقافي يضمن تنشئة جديدة لعالم جديد، وتؤكد أيضاً على ضرورة الأخذ برؤية الأطفال ومشاركتهم في تلك التنشئة.

وفي إطار تلك الرؤية، يسعى المجلس إلى تأسيس مرصد إعلامي لحقوق الطفل العربي- بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» وبالشراكة مع جامعة الدول العربية - بغية تكريس مبادئ مهنية اتفق عليها لتكون أساساً موجهاً للإعلام العربي، وتمكن الإعلاميين من المعرفة والفهم لحقوق الأطفال، وترسي قيماً مهنية في الأداء الإعلامي تطبيقاً وتعزيزاً لنشر ثقافة حقوق الأطفال، وقد بدأ هذا المرصد بإعداد مجموعة من الخطوات العلمية التأسيسية؛ كان أولها إعداد دراسة علمية حول واقع الأداء الإعلامي لمعالجة قضايا حقوق الطفل العربي طبقت في ست دول عربية، انتهت إلى أهمية صياغة مبادئ ومعايير عامة أو ميثاق شرف أو مدونة سلوك للإعلام وحقوق الطفل؛ لضمان ممارسات إعلامية عربية تحترم وتفعل حقوق الطفل العربي.

ثانياً من هذا المنطلق، عكف المجلس - مع شركائه - على إعداد دليل بالمبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل، تأسيساً على التجارب والخبرات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وتحليلاً لمهنية العمل الإعلامي من منظور حقوقي تنموي؛ وذلك ليسترشد به الإعلاميون العرب في معالجتهم قضايا حقوق الطفل. وفي نقلة نوعية جديدة تضمّن الدليل مجموعة من الأدوات العلمية لقياس مدى التزام الإعلام العربي بتلك المبادئ المهنية من أدوات رصد وصحف تحليل مضمون لكل الوسائل الإعلامية التقليدية والجديدة؛ لتستخدمها المؤسسات الإعلامية العربية والمرصد ذاته.

الواقع أن طموحنا من وراء المرصد الإعلامي لحقوق الطفل كبير، خاصة أن الوقت الذي نعيشه الآن يؤكد على الدور الخطير الذي يلعبه الإعلام، وأن الأمر جد يتطلب رؤية مختلفة تحقق الهدف التنموي للإعلام الداعم لحقوق الطفولة في مجالاتها المختلفة، وإبراز الممارسات الإعلامية الجيدة والناجحة بوصفها نماذج تساعد على إنارة الطريق وتصحيح الأداء الإعلامي، والأهم أن يؤمن الإعلاميون أنفسهم بأن عليهم التزاماً مهنيّاً تجاه تلك القضايا التنموية بعيداً عن الإثارة والإساءة وعدم الموضوعية.

ولعلنا بعد هذه المرحلة نبدأ مرحلة جديدة من عمل المرصد تقوم على تمكين الإعلاميين من فهم قضايا حقوق الطفل، وإصدار تقارير دورية عن أداء الإعلام في مجال حقوق الطفل سواء في مراحل الاستقرار أو تلك التي تطرأ علينا ونصطدم بها جميعاً.

ولعل هذا الدليل - الذي بين أيديكم - يكون بمثابة دعوة من أجل التكاتف والتضامن وصولاً إلى إعلام صديق للطفولة؛ إعلام يحترم حقوق الأطفال ويعمل على إنفاذها، إعلام يدعم منظومة قيمية - نحن في أشد الحاجة إليها - تقوم على المهنية والتمكين والمواطنة والعدل الاجتماعي والحرية والشفافية؛ إعلام يرسي ثقافة تعزز مبادئ للتنشئة تقوم على التعلم الحر النشط والمشاركة الجادة والفعالة وقبول حق الاختلاف وعدم التمييز والإقرار بالتعددية والتنوع. والله الموفق،

د.حسن البيلاوي

أمين عام

المجلس العربي للطفولة والتنمية

شكر وتقدير

يسعد المجلس العربي للطفولة والتنمية أن يقدم جليل الشكر والتقدير لشركائه في هذا العمل العلمي المهم وهم: برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» لدعمه هذا العمل، والشكر أيضاً على كل ما يقدمه من دعم دائم لأعمال المجلس، وكذلك لجامعة الدول العربية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، معرباً عن تقديره لهذه الشراكة الإستراتيجية الممتدة.

كما يتوجه المجلس بالشكر إلى الخبراء الذين قدموا خلاصة علمهم وخبراتهم لإعداد هذا العمل، ونخص به الأستاذ الدكتور عادل عبد الغفار وفريقه الذي وضع المادة العلمية للدليل بإطارها الفكري والمنهجي، والأستاذ الدكتور صلاح الخراشي الذي أسهم إسهاماً علمياً رصيناً في منهجية الربط بين المبادئ وأدوات الرصد وفي التحرير، والشكر أيضاً لكل أعضاء اللجنة الاستشارية وفرق الخبراء.

والشكر موصول إلى كل الإعلاميين العرب الذين أغنوا معنا هذا العمل بالنقاش والحوار والإضافة، وإلى الآليات الوطنية المعنية بالطفولة في الوطن العربي التي أتاحت فرصاً لإثراء هذا العمل، ونخص به المجلس القومي للطفولة والأمومة بجمهورية مصر العربية، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والمجلس الأعلى للطفولة بالجمهورية اللبنانية، واللجنة الوطنية للطفولة بالمملكة العربية السعودية.

والشكر لأعضاء فريق العمل بالمجلس العربي للطفولة والتنمية الذي قام بالتنسيق والتسيير والمتابعة طوال فترة الإعداد والتنفيذ لهذا الدليل، وكذلك لكل من أسهم من المؤسسات الشريكة في إنجاز هذا العمل العلمي والعملية في مجال الإعلام وحقوق الطفل.

فريق العمل

الإشراف العلمي:

فرق العمل من الجهات الشريكة:

أ.د. حسن البيلاوي أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية.

المجلس العربي للطفولة والتنمية:

المهندس محمد رضا فوزي مدير إدارة الشئون المالية والإدارية، أ.إيمان بهي الدين مديرة إدارة إعلام الطفولة ومنسق مشروع المرصد، أ.مروة هاشم اختصاصي إعلام.

إعداد المادة العلمية:

أ.د. عادل عبد الغفار عميد كلية الإعلام - جامعة بني سويف، د. عمرو عبد الحميد مدرس مساعد بكلية الإعلام جامعة بني سويف.

جامعة الدول العربية:

المستشار أول إيناس مكاوي مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة، أ.ماجى سعد، أ.هادي دياب، أ.عمران فياض.

المراجعة والتحرير والتنسيق للمادة العلمية:

أ.د. صلاح الخراشي أستاذ التربية بجامعة الإسكندرية.

برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»:

أ.جبرين الجبرين مدير المشاريع، أ.عبد اللطيف الضويحي مدير الإعلام، أ.غادة الدخيل كبير مسؤولي مشاريع المرأة والطفل.

اللجنة الاستشارية والقراء (ترتيب أبجدي):

د.أشرف قادوس، أ.إلهامي المليجي، أ.إميل أمين، د.خولة مطر، د.رندة رزق، أ.سمية الألفي، أ.د.عبد اللطيف محمود، أ.عبد المنعم الأشنيهي، أ.فاطمة المعدول، أ.د.ليلي عبد المجيد، أ.د.ليلي كرم الدين، أ.د.محمود نسيم، أ.مفيدة محمد زايد، أ.ناصر مسلم، أ.ناهد المنشاوي، د.نبيل صموئيل، أ.د.نجوى كامل، أ.نولة درويش، أ.هاني هلال.

المحتويات

١١ قبل البداية.
١٢ الإطار المنهجي.
١٢ مبررات ودواعٍ.
١٣ أهداف الدليل.
١٣ الفئات المستهدفة.
١٤ المنهجية.
١٦ المرجعية الفكرية لإعداد الدليل.
١٦ كيفية استخدام الدليل.
١٨ مصطلحات أساسية.
٢١ المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل.
٢١ أولاً: المبادئ المهنية العامة لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل.
٢٥ ثانياً: المبادئ المهنية الخاصة لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل.
٢٥ أ: المبادئ المهنية لمشاركة الأطفال في إنتاج المحتوى الإعلامي.
٢٨ ب: المبادئ المهنية للتغطية الإخبارية لقضايا حقوق الطفل.
٣٥ ج: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الإعلانات التي تستهدف الأطفال.
٣٨ د: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع قضايا حقوق الطفل في الإعلام الجديد.
٤١ هـ: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الأطفال ذوي الإعاقة.
٤٤ و: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الأطفال الموهوبين.
٤٦ ز: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع أطفال الشوارع.

قبل البداية

يسعى المجلس العربي للطفولة والتنمية، بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، وبالشراكة مع جامعة الدول العربية؛ إلى إنشاء مرصد إعلامي عربي لحقوق الطفل؛ لرصد أداء الإعلام العربي في معالجة قضايا حقوق الطفل، والتعرف على مدى التزام المبادئ المهنية في تناول تلك القضايا.

ويعول على هذا الدليل في تمكين المؤسسات الإعلامية العربية من وضع الخطط الإعلامية الداعمة لحقوق الطفل العربي، وترشيد أدائها، وتحسينه عبر السيطرة على التجاوزات المهنية التي قد تعترى أداءها في تناول شؤون الطفل العربي. ويبدو من المهم الإشارة إلى أن الاستخدام الفاعل للدليل من قبل المستهدفين به - على اختلاف فئاتهم - يستلزم إدراك واستحضار المعنى والمغزى اللذين تصدرهما كل فكرة، أو قيمة من منظومة الأفكار، والقيم الحاكمة التي قادت بناءه، وتأسس عليها؛ ويأتي في صدارتها: المهنية، والتمكين، والموضوعية والمواطنة، والمحاسبية، وأخيراً - بل أولاً - الإنسانية.

المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي

يتكون مشروع المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي الذي يسعى المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى تنفيذه بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» وبالشراكة مع جامعة الدول العربية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، من ثلاث مراحل متتالية هي:

المرحلة الأولى: تم إنجازها وتمثلت في إجراء دراسة عربية صدرت خلال عام ٢٠١٣ تحت عنوان «الإعلام ومعالجة قضايا حقوق الطفل في الدول العربية»، استهدفت تقييم تناول الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل.

المرحلة الثانية: إعداد دليل مبادئ مهنية يسترشد بها الإعلاميون العرب في معالجة قضايا حقوق الطفل، ويتضمن الدليل مجموعة من المبادئ المهنية المنظمة لتناول وسائل الإعلام العربية قضايا حقوق الطفل وشؤونه، كما يتضمن الدليل قائمة مؤشرات؛ لقياس مدى التزام هذه الوسائل بالمبادئ المهنية؛ بحيث توظف في رصد المعالجة الإعلامية لقضايا الطفل في الوطن العربي وتحليلها.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة القادمة من المشروع وتمثل في تشغيل المرصد الإعلامي؛ استناداً إلى دليل المبادئ المهنية؛ لترشيد أداء وسائل الإعلام العربية في التعامل مع قضايا حقوق الطفل، ومؤشرات قياس مدى التزامها هذه المبادئ في ممارستها بشأن هذه القضايا.

الإطار المنهجي

مبررات ودواعٍ:

يُعنى معظم المواثيق المهنية التي تستهدف الإعلاميين العرب بوجه عام، والصحفيين بشكل خاص؛ بموضوعات بعيدة عن الطفل، كما تركز غالبية برامج التنمية المهنية للإعلاميين العرب على تزويد المتدربين بمهارات تمكنهم من التكيف مع بيئة العمل الصحفي، وإمدادهم ببعض المعلومات عن السلامة المهنية؛ لحمايتهم من المخاطر، ونادراً ما يمثل التعامل مع الأطفال مكوناً من مكونات هذه البرامج؛ ومن هنا تبدو الحاجة إلى إعداد دليل للمبادئ المهنية؛ لترشيد أداء الإعلاميين العرب في تناولهم قضايا حقوق الطفل. ويؤكد هذه الحاجة عدد من العوامل؛ من أهمها:

- نتائج الدراسة التي أجراها المجلس العربي للطفولة والتنمية عام ٢٠١٣، بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، وشراكة مع جامعة الدول العربية، شملت ست دول عربية بهدف تقييم أداء الإعلام العربي في مجال حقوق الطفل، وأظهرت نتائجها عديداً من الانتهاكات المهنية لحقوق الطفل في الممارسات الإعلامية اليومية؛ سواء أكان ذلك عن عمد؛ لرغبة في تحقيق مزيد من الأرباح والإثارة الإعلامية، أم نتيجة عدم وعي بالقواعد المهنية للتعامل الإعلامي الصحيح مع قضايا حقوق الأطفال.
- تدني الاحترافية بشكل عام في تغطية قضايا الأطفال، وغلبة السطحية في مناقشة قضاياهم، وإهمال تناول العميق، والتحليل الدقيق لها، وتوضيح أسبابها، وانعكاساتها عليهم، وعلى الأسر المحيطة بهم.
- ضعف العناية بالمبادئ التوجيهية لإرشاد الإعلاميين إلى كيفية تناول المهني الذي يحافظ على حقوق الطفل، فضلاً عن أن هذه المبادئ تتسم - لدى بعض المؤسسات الإعلامية - بعدم الوضوح.
- عدم الإبلاغ - في كثير من الحالات - عن انتهاكات حقوق الطفل، وخوف الأسر من التغطية الإعلامية السلبية لها؛ مما يضطرهم إلى التكتّم على تعرض أطفالهم لانتهاكات صارخة تشمل الاعتداءات الجنسية والعنف الجسدي، والإهانات المعنوية، وغيرها.
- ضعف التنسيق الجيد بين منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل والإعلاميين؛ فبرغم أن كل طرف منهما يعد خط دفاع مهماً عن حقوق الطفل، فكلاهما - على ما يبدو لديه سوء تقدير لاحتياجات الآخر وتوقعاته.

- ضرورة توجيه عناية الإعلاميين إلى عدة مجالات وعوامل رئيسة لعلاقة وسائل الإعلام بحقوق الأطفال؛ منها: ضمان مشاركتهم - بفاعلية - في هذه الوسائل، والصورة النمطية السلبية عنهم في هذه الوسائل خاصة في المحتوى الإخباري، والدراما، والإعلانات، والتجاوزات الإعلامية في تغطية جرائم الأطفال إما بوصفهم ضحايا، وإما بحسبانهم مرتكبي جرائم.

أهداف الدليل:

يسعى دليل المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل؛ إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة مجالها هو الأداء الإعلامي العربي تجاه حقوق الطفل، وتؤكد هذه الأهداف القيم الحاكمة التي تأسس الدليل عليها؛ ومن أبرزها: التمكين والمهنية، ممثلة في:

- **الإرشاد والتثقيف:** حيث تعد المبادئ المهنية، وما يتعلق بها من مؤشرات لرصد الأداء الإعلامي؛ أداة للتثقيف، وتنمية الوعي، وموجهات ترشد الأداء الإعلامي العربي؛ ومن ثم تسهم في تمكين الإعلاميين العرب، وتحسين أدائهم المهني.
- **التقييم والتشخيص:** حيث يوفر استخدام مؤشرات رصد الأداء الإعلامي العربي تجاه حقوق الطفل؛ معلومات حقيقية عن مدى الالتزام المهني، والممارسات الجيدة، والانتهاكات في هذا المجال؛ مما يساعد على التقييم الأصيل لهذا الأداء، وإعلاء المحاسبية في الوقت ذاته.
- **التطوير:** يترتب على تقييم الأداء الإعلامي العربي - استناداً إلى معلومات عن واقعه - اقتراح الخطط والبرامج؛ لتطويره عبر تعظيم الإفادة من الممارسات الجيدة جنباً إلى جنب مع مواجهة الانتهاكات المهنية في معالجة قضايا حقوق الطفل؛ مما يدعم الأداء الإعلامي العربي، ويعزز مهنية العاملين فيه.

الفئات المستهدفة:

تتعدد الفئات والجهات التي يمكن أن تستفيد من دليل المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل، ويأتي هذا التنوع؛ نظراً إلى الاتساع المتنامي لمجال الإعلام ووسائله، والعاملين فيه، ويتمثل أبرز المستهدفين بهذا الدليل في المهنيين، من معدي برامج الأطفال الإذاعية والتلفزيونية ومقدميها، ومحرري شئون الطفل بالصحف، والمجلات

العامة والمتخصصة، والإلكترونية، ومديري مدونات وصفحات الأطفال على شبكة الإنترنت، وقيادات إعلام الطفل الإذاعية والتلفزيونية والصحفية والإلكترونية، كما يستهدف الدليل مؤسسات الإعلام، ومؤسسات الأطفال العربية، والباحثين الإعلاميين في مجال الطفولة وأولياء الأمور والأطفال.

المنهجية:

جاء إعداد الدليل اعتماداً على مجموعة من الإجراءات التي تعكس ملامح المنهجية العلمية لبنائه؛ ومن أهمها: تحليل الخبرات ذات الصلة، والاعتداد برؤى الخبراء، وأصحاب المصلحة، وتمثلت هذه الإجراءات في:

- **تحديد الإطار الفكري المرجعي** للمبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل، ومؤشرات رصد أدائه نحو هذه الحقوق، وتمثل هذا الإطار -بشكل رئيس- في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل؛ بوصف موادها مرجعية تحدد مؤشرات عملية تسهم في رصد الأداء الإعلامي، فضلاً عن المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية الأخرى ذات العلاقة.
- **تحليل بعض الدراسات** التي أجريت في هذا الشأن؛ وبخاصة الدراسة التي أجراها المجلس العربي للطفولة والتنمية عام ٢٠١٣؛ بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، وشراكة مع جامعة الدول العربية؛ وكان موضوعها الإعلام، ومعالجة قضايا حقوق الطفل العربي.
- **تعرف رؤى خبراء** مشروع إعداد دليل المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل؛ وذلك عبر ورشة عمل شارك فيها ممثلو برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، وجامعة الدول العربية، ونخبة من خبراء الطفل والتربية والإعلام والثقافة؛ حيث نوقشت التفاصيل العلمية المرتبطة بالمشروع.
- **دراسة خطط الطفولة العربية**، ومؤتمرات حقوق الطفل، وجهود الهيئات والمؤسسات المعنية بالطفولة؛ ومنها: المجلس العربي للطفولة والتنمية وجامعة الدول العربية واليونسف، وتحليل أهم التجارب والخبرات المميزة لبعض المؤسسات الإعلامية الإقليمية والعالمية في مجال إعلام الطفل.
- **الصياغة المبدئية** للدليل متضمناً المبادئ المهنية العامة والخاصة لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل، وقوائم مؤشرات الرصد، فضلاً عن صحف تحليل المضمون المتعلقة برصد مدى الالتزام المهني في معالجة هذه

الحقوق، وقد روعيت - في هذا الصدد - مجموعة من المعايير، أو الضوابط في تحديد المبادئ المهنية التي يجب أن يتضمنها الدليل، وكيفية تنظيمها وصياغتها؛ ومن أهمها:

— طرح مجموعة من المبادئ المهنية التي تحكم العمل الإعلامي عامة، وعَدُّها أساس انطلاق، ومصدر اشتقاق للمبادئ المهنية الخاصة بأشكال أو مجالات محددة من التعامل الإعلامي.

— العناية بتحديد مجالات المبادئ المهنية الخاصة بصلتها الوثيقة بواقع العمل الإعلامي العربي، وما كشفت عنه الدراسات من تجاوزات مهنية فيه؛ خاصة فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية لقضايا الأطفال والإعلانات التي تستهدفها.

— إيلاء التنوع في قدرات الأطفال، وخصوصية احتياجاتهم ما يستحقانه من اهتمام؛ لذا جاءت المبادئ المهنية للتعامل الإعلامي مع الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الموهوبين.

— تسليط الضوء على الأطفال في ظروف صعبة؛ وبخاصة أطفال الشوارع، وتقدير الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في إبراز معاناتهم ومشكلاتهم وحقوقهم؛ ومن ثم عززت المبادئ المهنية الخاصة بمحور يتناول تعامل الإعلام مع أطفال الشوارع؛ وهو ما يمثل إضافة نوعية في هذا الدليل.

— دعم إجرائية المبادئ المهنية بربط كل واحد منها بأمثلة لأهم المؤشرات التي تفسره، وتسهم في تعميق وعى الإعلامي به.

— برغم تأكيد العلاقة بين المبادئ المهنية الخاصة، ومؤشراتها؛ فالوضوح التحليلي، وعدم الخلط استلزما تسكين المؤشرات تحت المبدأ المهني وفق صلتها الوثيقة به.

• مناقشة الخبراء مسودة دليل المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل؛ من خلال اجتماع خبراء الإعلام والطفولة والتربية والثقافة، والذي نظم بالتعاون بين المجلس العربي للطفولة والتنمية، وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، وجامعة الدول العربية.

• المراجعة المتتالية لمسودة الدليل في ضوء التغذية الراجعة من الخبراء، وأصحاب المصلحة حول محتواه وتنظيمه وإعادة صوغه وتدقيقه لغوياً، وإخراجه في صورته النهائية.

المرجعية الفكرية لإعداد الدليل:

تمثلت المرجعية الفكرية لإعداد دليل المبادئ المهنية في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (١٩٨٩) التي تكفل حقوقه في البقاء والنماء والمشاركة وحرية الرأي والتعبير، والحماية من أشكال الإساءة الجسدية والمعنوية كافة، كما اعتمدت هذه المرجعية على موثيق وأخلاقيات العمل الإعلامي- من منظور حقوق الطفل- الصادرة عن المنظمات الدولية، والمؤسسات الإقليمية والعربية، فضلاً عن تجارب المؤسسات الإعلامية، ومن بين هذه الموثيق:

- المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للصحفيين.
- مبادئ وإرشادات اليونيسف UNICEF للتعامل مع قضايا حقوق الطفل.
- المبادئ التوجيهية لمنظمة إنقاذ الطفولة Save the Children.
- المبادئ التوجيهية لشبكة معلومات حقوق الطفل.
- ميثاق شرف العاملين في أفلام الطفل العربي.
- الميثاق الإفريقي لبث برامج الأطفال.
- الميثاق العربي للإعلام وحقوق الطفل.
- ميثاق شرف الإعلاميين لحماية الأطفال من العنف.
- المبادئ التوجيهية لهيئة الإذاعة البريطانية BBC.

كيفية استخدام الدليل:

- يستلزم الاستخدام الفعال للدليل، وتعظيم الاستفادة منه؛ الحرص على:
- الوعى أولاً بمبررات إعداد الدليل وأهدافه، ومنهجية إعداده، والمصطلحات المستخدمة فيه.
- تعرف المرجعية الفكرية للدليل، وما يترتب عليها، ويتعلق بها من تبنى النهج الحقوقي في إعداده، والارتكاز - في ذلك- على مجموعة من القيم الحاكمة؛ أوضاعها: الإنسانية، والموضوعية، والمواطنة، ، والمهنية، والمحاسبية.

- جعل المبادئ المهنية العامة لمعالجة الإعلام قضايا حقوق الطفل؛ إطاراً عاماً حاكماً، ينسحب على المعالجات الإعلامية للموضوعات النوعية المتعلقة بحقوق الطفل كافة.
- النظر إلى مجموعة المؤشرات المفسرة للأداءات المرتبطة بكل مبدأ من المبادئ المهنية، كأمثلة على هذه الأداءات؛ ومن ثم يمكن القياس عليها.
- ترتبط بما سبق، العناية من قبل المهنيين بما جاء في هذا الدليل من مبادئ مهنية، ومؤشرات في التقييم الذاتي للأداء المهني؛ لتحديد أحسن الممارسات، والممارسات الأخرى التي تستدعى العمل على تحسينها.

دراسة الإعلام ومعالجة قضايا حقوق الطفل بالدول العربية



بادر المجلس العربي للطفولة والتنمية، بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" وبالشراكة مع جامعة الدول العربية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة والمشروع العربي لصحة الأسرة) بإعداد دراسة "الإعلام ومعالجة قضايا حقوق الطفل بالدول العربية" لتقييم تناول الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل في ست دول عربية هي: تونس والجزائر والسعودية والعراق ولبنان ومصر.

وقد شملت هذه الدراسة خلاصة ثلاث دراسات فرعية، حيث:

- استهدفت الدراسة الأولى تقييم تناول الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل من خلال تحليل محتوى عينة من المضامين التلفزيونية والصحفية المقدمة إلى الجمهور العام بعينة من وسائل الإعلام العربية باستخدام التحليل الكمي والكيفي.
- استهدفت الدراسة الثانية استطلاع آراء عينة من الأطفال في عدد من الدول العربية نحو أمشاط تعرضهم لوسائل الإعلام وتقييمهم لمعالجة قضاياهم بها من خلال دراسة ميدانية لعينة من الأطفال في بعض الدول العربية.
- استهدفت الدراسة الثالثة تقييم البيئة المهنية التي يعمل في إطارها القائم بالاتصال في مجال إعلام الطفل في الدول العربية من خلال دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في مجال إعلام الطفل بعدد من الدول العربية.

للإطلاع على الدراسة ونتائجها، يمكنكم زيارة البوابة الإلكترونية

للمجلس العربي للطفولة والتنمية www.arabccd.org

مصطلحات أساسية

يتعلق استخدام الدليل بمجموعة من المصطلحات؛ أهمها ١*:

إرشاد مهني Professional Guidance

موجه للأداء المهني تضعه مؤسسات الإعلام ، ويمثل شكلاً من أشكال التنظيم الذاتي للمهنة.

الإعلام الجديد New Media

وسائل الإعلام الإلكترونية بما تشمله من صحف إلكترونية ومحطات إذاعية وتلفزيونية إلكترونية ، ومواقع التواصل الاجتماعي، وإعلام المواطن عبر شبكة الإنترنت.

الإعلاميون Media Professionals

١. صانعو الرسالة الإعلامية (المحرر- الكاتب- المعد- المخرج- المنتج- المذيع) الذين يصوغون الخبر، أو القصة الإخبارية، أو المقابلة، أو التحقيق، أو المقال، أو التقرير، أو الفيلم التسجيلي، أو غير ذلك من فنون العمل الإعلامي.
٢. المؤسسات الإعلامية التي تنتج المواد المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وكذلك التي تنتج الشرائط المصورة، والأفلام الوثائقية والأغاني وغيرها.
٣. المعلنون، والمؤسسات الإعلانية.
٤. المشاركون في منظومة الإنتاج الدرامي.
٥. أي فريق آخر قد يؤدي أي عمل ذي صفة إعلامية، أو إعلانية، أو درامية.

(١) *رتبت المصطلحات أبجدياً.

تشريع إعلامى Media Legislation

قانون منظم للعمل الإعلامى، يحدد اختصاصات الهيئات التنظيمية المعنية بشئون الإعلام، والعقوبات على من يخرق قواعد السلوك المهني؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية للأطفال.

حقوق الطفل Child Rights

مجموعة من الميزات والقيم المادية والمعنوية التي تكفلها المواثيق الدولية والقوانين المحلية، وتوفر لها وسائل الإعلام البيئة الداعمة لها، وتضمن للطفل حقه في الهوية والبقاء والنماء واحترام آرائه والمشاركة الفعالة في كل ما يتعلق بقضاياها؛ بما يضمن حمايته ضد كل أنواع الضرر والإيذاء الجسدي أو النفسي.

دليل المبادئ المهنية Guide of Professional Principle

وثيقة إرشادية تشمل القواعد العامة والتوجيهات التفصيلية للأداء في الممارسة اليومية للمهنة.

دليل المبادئ المهنية لإعلام الطفل

Guide to Professional Principles of Children's Media

وثيقة إرشادية تشمل القواعد المهنية العامة، والتوجيهيات التفصيلية لتعامل الإعلاميين مع قضايا الطفل، وشؤونه في الممارسة الإعلامية اليومية، ويؤدي التزامها إلى ترشيد الأداء الإعلامى في معالجة هذه القضايا.

مبدأ مهني Professional Principle

قاعدة موجهة للأداء في الممارسة اليومية للمهنة، يسهم التزامها في تقديم الخدمات المميزة للجمهور.

مدونة السلوك Code of Conduct

شكل من أشكال التنظيم الذاتي تُصاغ من خلال النقابات أو الجمعيات المهنية؛ للارتقاء بالأداء المهني للإعلاميين.

Child's Best Interest مصلحة الطفل الفضلى

تغليب حقوق الطفل المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية وغيرها على أي اعتبار آخر في جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وفي أشكال العمل الإعلامي، والإعلان والدراما مكافة.

Professionalism المهنية

الأداء الاحترافي في الاضطلاع بمسؤوليات المهنة، المرتكز على امتلاك المعرفة، والتمكن من المهارات، والتزام أخلاقيات المهنة .

هيئة تنظيمية معنية بشئون الإعلام

Regulatory Authority Concerned with Media Affairs

مجلس الصحافة، أو هيئة، أو مؤسسة، أو منظمة وطنية للإعلام، ولكل منها صلاحيات، ومسؤوليات مختلفة يمنحها إياها القانون المنظم لإنشائها.

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

يتناول الجزء التالى المبادئ المهنية العامة لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل تليها مجموعة من المبادئ المهنية الخاصة التى تتعلق بالجوانب الأكثر إلحاحاً فى تناول قضايا الأطفال، وشئونهم وهى تتوزع على محاور تشمل: مشاركة الأطفال فى إنتاج المحتوى الإعلامى، والتغطية الإخبارية لقضاياهم، والتعامل الإعلامى مع كل من: الإعلانات التى تستهدفهم، وقضايا الأطفال التى تنشر عبر الإعلام الجديد؛ مثل: مواقع التواصل الاجتماعى، والمدونات الإلكترونية، والأطفال ذوى الإعاقة، والأطفال الموهوبين، وأطفال الشوارع.

وتجدر الإشارة إلى أن عرض كل مجموعة من مجموعتى المبادئ المهنية: العامة، والخاصة سوف يبدأ بالمبدأ المهني، تتبعه أمثلة لأهم المؤشرات وثيقة الصلة به، والتي تفسره، وتوضح الأداءات التى يجب أداؤها فى إطار التزامه. وجدير بالملاحظة - هنا أيضاً - أن تسكين مؤشر ما، وإدراجه تحت مبدأ مهني ما قد روعيت فيهما درجة، أو قوة انتمائه إلى هذا المبدأ دون غيره، ويعنى ذلك - فيما يعنى - الاعتراف بصعوبة الفصل بين المبادئ المهنية، وما يرتبط بكل منها من مؤشرات؛ ومن ثم فإنه فى إطار دعم مهنية الإعلاميين العرب يتوجب النظر إلى تلك المبادئ، ومؤشراتها؛ بوصفها منظومة متكاملة ومتماسكة، تستوجب التزام مضمونها كله فى الأداءات الإعلامية العربية.

أولاً: المبادئ المهنية العامة:

تنسحب المبادئ المهنية العامة لتعامل الإعلاميين العرب مع قضايا حقوق الطفل على مختلف المضامين الإعلامية عبر وسائل الإعلام التقليدية: الصحف والإذاعة، والتلفزيون ووسائل الإعلام الجديد: المدونات والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعى. وبهذا المعنى تمثل هذه المبادئ إطاراً عاماً حاكماً المبادئ المهنية الخاصة، وتشمل المبادئ المهنية العامة لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل؛ ما يلى:

١- المساواة وعدم التمييز:

- الاعتماد فى عمل وسائل الإعلام - فى كل مراحل الإنتاج - على احترام حقوق الطفل، والتوجه إلى عموم الأطفال على اختلافهم.

- تجنب التمييز بين الأطفال؛ بسبب النوع، أو العرق، أو السن، أو الدين، أو الخلفية الثقافية، أو الحالة التعليمية، أو قدراتهم البدنية، أو الذهنية.

٢- حرية الرأي والتعبير:

- الحرص على أن يعبر الأطفال بحرية عن آرائهم - في مختلف وسائل الإعلام- في المسائل التي تخصهم، والاستماع إليهم بإنصات وعناية.
- إتاحة الفرص للمشاركة في وسائل الإعلام للأطفال كافة، من خلال الإسهام بالرأي، أو الإنتاج الفني، أو الأدبي، أو حتى مجرد الاستفسار.

٣- المصداقية والوضوح:

- استهداف الوصول إلى أقصى معايير التميز المهني؛ من حيث المصداقية عند تناول قضايا تتعلق بالأطفال، واحترام كرامة كل منهم في مختلف الظروف.
- تحري الدقة في جميع الأخبار؛ فلا تحتوى معلومات كاذبة، ولا شائعات، ولا حقائق مشوهة، ولا معلومات تمييزية، ولا متحيزة، يمكن أن تشكل ضرراً للأطفال.

- تجنب إعادة تمثيل الأحداث، والوقائع الخاصة بالأطفال، أو اصطناعها؛ مجافاةً للأمانة الإعلامية، وفي حال اللجوء إلى تمثيلها لغايات إيضاحية، يجب إبلاغ المشاهد بأنها محاولة لمحاكاة الواقع.
- استخدام الكلمات والتعبيرات الواضحة والمناسبة وغير المعقدة، وتجنب استخدام المصطلحات التقنية صعبة الفهم.

المبادئ المهنية العامة

- المساواة وعدم التمييز
- حرية الرأي والتعبير
- المصداقية والوضوح
- الموضوعية
- حماية مصلحة الطفل الفضلى
- حماية الهوية الشخصية، وضمان الحق في الخصوصية
- حق الرد والتصحيح

٤ - الموضوعية:

- الحرص على الإنصاف للأطراف كافة، وتجنب الإغراءات وتضارب المصالح.
- الابتعاد عن التعميم؛ سواء أكان ما ينشر حالات فردية، أم ظاهرة منتشرة؛ بناء على إحصاءات علمية.
- منح الجمهور الفرصة لاستقاء المعلومات عن واقع الأطفال من سياقها المحدد، وإخباره بطبيعة المعلومات المطروحة عليه؛ من حيث كونها حقيقية، أم تعليقاً، أم رأياً شخصياً.
- الحرص على الفصل بين الرأي والقناعة الشخصية بشأن قضايا الأطفال، وبين ما يعرض عبر وسيلة الإعلام من معلومات.

٥ - حماية مصلحة الطفل الفضلى:

- تجنب استخدام القوالب النمطية، والعرض المثير للترويج للمواد الإعلامية المرتبطة بالأطفال، أو الطلب إليهم رواية قصة، أو أداء عمل لا يشكل جزءاً من تاريخهم، ولاحياتهم.
- الحذر من إلحاق الأذى بأي طفل، وتجنب الأسئلة والمواقف والتعليقات المتسرعة في الأحكام، أو ذات الحساسية الثقافية، أو الاجتماعية، أو التي تضعه في خطر، أو تعرضه للإهانة، أو التي تبعث في نفسه الألم والحزن الناجمين عن أحداث، أو ذكريات مؤلمة.
- التمسك بمراعاة الذوق العام والاحتشام، والبعد عن عرض صور جثث القتلى، أو الإصابات والتشوهات الجسمية، وفقدان الأطراف، وذكر أوصاف مخيفة للموت، أو القتل؛ مما يؤثر في نفسية الأطفال.
- المشاركة بالدور والخبرة في تكوين صورة إيجابية عن الأطفال وحقوقهم، ودعم أفضل المواقف والآراء والاتجاهات نحو حقوقهم.
- التصدي لأي ممارسات تنتهك حقوق الطفل، أو تسيء إليه، وتشجيع الجهود المحلية والإقليمية والدولية؛ لحماية هذه الحقوق.

- العناية بـمكان، وطريقة عقد المقابلة مع الطفل، وحصص عدد المصوّرين، والأشخاص الذي يُجرون المقابلة معه، والتأكد من شعور الأطفال الذين تُجري المقابلة معهم بالارتياح، وأنهم قادرون على رواية قصصهم دون ضغط خارجي من ممارسي العمل الإعلامي، أو غيرهم.

٦- حماية الهوية الشخصية، وضمان الحق في الخصوصية:

- الامتناع عن نشر أي قصة إخبارية، أو خبر إعلامي، أو صورة يمكن أن تُعرض الطفل، أو أشقاءه، أو أقرانه للخطر، أو الإساءة حتى عندما يتم تغيير هوية الطفل، أو طمسها، أو عدم استخدامها.
- الحرص بشكل دائم على تغيير أسماء الأطفال، وطمس هوياتهم المرئية في الحالات التالية:
 - أ: الأطفال ضحايا جرائم الاعتداء الجنسي، والاستغلال، أو مرتكبوها.

ب: الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز».

ج: الأطفال المتهمون، أو المدانون بارتكاب جريمة.

د: تجنب تعريف الطفل بصفته مقاتلاً في حروب، أو صراعات؛ سواء أكان في الوقت الحاضر أم سابقاً، أم طالباً للجوء السياسي، أم لاجئاً، أم مشرداً داخل وطنه، أم طفلاً من أطفال الشوارع.

- طلب الإذن من الطفل، والوصي عليه؛ سواء أسرته أو غيرهم؛ لإجراء جميع المقابلات، والتصوير على شريط الفيديو، والتقاط الصور التوثيقية عندما يكون ذلك ممكناً، ويجب أن يكون هذا الإذن مكتوباً كلما أمكن ذلك.

٧- حق الرد والتصحيح:

- التمسك بمبادئ حرية الإعلام، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات الدقيقة، وحق الرد والتصحيح، والحرص على التمييز بين الحقائق والتعليقات والآراء من خلال تناول الإعلامى لقضايا الأطفال.
- المساعدة في إتاحة الفرص لأطراف أي قصة خبرية، أو قضية تتعلق بالطفل؛ لتوضيح مواقفهم، والرد على أي اتهام موجه إليهم، أو قول، أو فعل يرون أنه نسب إليهم خطأ، أو بصورة مشوهة.

- إذا تعذر إدراج وجهات النظر المتعارضة في المحتوى الإعلامي المقدم؛ فينبغي السعي إلى منح الفرصة لمن لم يتسنَّ لهم الإعراب عن وجهات نظرهم في مضمون إعلامي قادم، وإذا رفضت جهة ما المشاركة لتوضيح وجهة نظرها، أو موقفها من قضية بعد محاولة الاتصال بها من قبل الإعلامي، ينبغي إبلاغ الجمهور بذلك؛ حتى لا يتهم الإعلامي، ولا الجهة التي يعمل بها بعدم التوازن.

ثانياً: المبادئ المهنية الخاصة:

تتعلق المبادئ المهنية الخاصة بتعامل الإعلاميين مع قضايا حقوق الأطفال، وشؤونهم في المضامين الأساسية المقدمة لهم عبر وسائل الإعلام التقليدية: الصحف، والإذاعة والتلفزيون، ووسائل الإعلام الجديد: المدونات، والمواقع الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي؛ للحد من انتهاكات حقوق الأطفال في الممارسة الإعلامية اليومية؛ ومن ثم دعم هذه الحقوق في تناول الإعلامي خاصة ما يرتبط منها بسلامتهم، وحمايتهم من أشكال الاستغلال، والإساءة، والإيذاء كافة.

أ: المبادئ المهنية لمشاركة الأطفال في إنتاج المحتوى الإعلامي:

تعد وسائل الإعلام أداة مهمة لتحقيق عملية المشاركة، وحرية التعبير، وتبادل الآراء بين الأطفال والكبار. وكثيراً ما تكون منبراً حيويًا لمناقشات الأطفال مع البالغين حول قضاياهم وأفكارهم وطموحاتهم.

إن مشاركة الأطفال في إعداد المحتوى الإعلامي وتقديمه، يعد تفعيلًا لحقهم في التعبير عن آرائهم بحرية في جميع الجوانب التي تمس حياتهم، وتمثل اعترافاً بهم بوصفهم شركاء في إبداء الرأي واتخاذ القرار.

ويجب أن تكون المشاركة؛ من خلال مراحل عملية مختلفة؛ بدءاً من التخطيط، وحتى مرحلة التقييم، وتؤخذ في الحساب آراؤهم، ويجرى تبادلها معهم خلال تنفيذ الأنشطة المختلفة، ويمكن للأطفال أن يؤديوا أدواراً مهمة للغاية، ويصوغوا أفكاراً مدهشة إذا ما أُتيحت لهم الفرصة.

وتتيح عملية المشاركة بناء قدرات الأطفال، وتعزيز مهاراتهم؛ لتمكينهم من المشاركة بفاعلية في الحياة العامة؛ من خلال تدريبهم على المهارات اللازمة؛ مثل: المهارات الإعلامية، ومهارات القيادة والتدريب، وإجراء المقابلات، والتصوير الفوتوغرافي، وكتابة القصص.

إن حضور الأطفال الحلقات الدراسية يساعد على معرفتهم حقوقهم، والتزامهم تجاه أنفسهم، وغيرهم من الأطفال في مجتمعاتهم، وفضلاً عن ذلك، يمكن للأطفال الاستفادة من تجربة نظرائهم الذين شاركوا في الأنشطة السابقة المتعلقة بتعزيز حقوق الأطفال؛ من خلال وسائل الإعلام.

وتشمل المبادئ المهنية الخاصة بمشاركة الأطفال في إنتاج المحتوى الإعلامي- في صورته المختلفة؛ كالبرامج، والإعلانات، والتحقيقات، والدراما، وغيرها - ما يلي:

(١) الحماية من خلال عملية المشاركة:

المبادئ المهنية لمشاركة الأطفال في إنتاج المحتوى الإعلامي

- الحماية من خلال عملية المشاركة
- توفير مناخ إيجابي داعم للمشاركة
- حرية تكوين الرأي والتعبير عنه
- العدالة في المشاركة

• الحرص على حماية مصلحة الطفل الفضلى في أثناء مشاركته الإعلامية؛ بما يضمن حمايته من التعرض للأخطار المختلفة التي قد تؤثر في سلامته البدنية، أو الذهنية، أو النفسية.

• تجنب مشاركة الأطفال في مشاهد تحتوي عنفاً بدنياً، أو لفظياً، أو محتوى غير ملائم لتقاليد المجتمع وأعرافه.

• العمل على ألا تتضمن مشاركة الأطفال ممارسة أنشطة غير آمنة، أو إجبارهم على أداء أدوار تظهرهم في حالات محزنة؛ للحصول على تصوير أكثر واقعية، وعلى رد فعل عاطفي مبالغ فيه.

• توخي الحذر إزاء استضافة الأطفال ضحايا العنف بأنواعه كافة- بما فيها الاعتداءات الجنسية- بما يضمن حق الطفل في الحماية من الاستغلال، والحفاظ على حقه الكامل في سرية حياته الشخصية وخصوصيتها.

• احترام حساسية وضع الأطفال المشاركين في برامج المسابقات، وتلفزيون الواقع، وتأثير عدم نجاحهم في ضمان الظروف المادية والذهنية والعاطفية.

• التشاور مع الآخرين بشأن التداعيات السياسية والاجتماعية والثقافية في أي تحقيق إعلامي يتناول وضع الأطفال.

٢) توفير مناخ إيجابي داعم للمشاركة:

- العناية بالحصول على موافقة الطفل وولى أمره للمشاركة في العمل الفنى، وتحرير عقد واضح، يضمن عدد ساعات العمل التى تتلاءم مع القوانين السائدة داخل الدولة لعمل الأطفال.
- تعرف العمر المناسب للطفل المرشح للمشاركة، وضمان أن المحتوى الإعلامى الذى يشارك به الطفل يتلاءم مع سنه وقدراته البدنية والذهنية.
- الحذر من تعرض أي طفل يشارك في المحتوى الإعلامى للسخرية، أو الإهانة، أو الإحباط، أو تلقى التعليقات القاسية، أو أي سلوك يمكن أن يؤثر في صحته النفسية.
- تهيئة بيئة مناسبة لإنتاج العمل الدرامي؛ لضمان سلامة الطفل، وحمايته من التعرض للمخاطر؛ بوجود مستشار نفسى وطبيب خلال عملية التصوير الدرامي.
- التزام توفير كل المعلومات بطريقة يمكن فهمها من جانب المستفيد عند طلب الموافقة المسبقة من الطفل، وتقديم تفسير مناسب للمشاركة المقترحة للطفل، والتأكد من أنه لا يشعر بضغط في إجباره على المشاركة، أو رفضها.
- تقبل رفض الطفل المشاركة في العملية الإعلامية، وعدم محاولة إثناؤه عن موقفه بالضغط عليه، أو بتقديم إغراءات مادية، أو معنوية له.
- تخير الأوقات المناسبة لمشاركة الأطفال في المحتوى الإعلامى؛ بما لا يتعارض مع التزاماتهم الدراسية، ويحترم حقهم في التعليم.

٣) حرية تكوين الرأى والتعبير عنه:

- إتاحة الفرصة للأطفال لإنتاج برامجهم، وتقديمها بأنفسهم دون تدخل من الكبار، إلا عن طريق الإشراف والمتابعة فقط.
- توفير فرص مناسبة، ومتنوعة لحوار الأطفال، ونقاشهم مع الكبار.

- منح الأطفال الوقت الكافي؛ لكي يعبروا عن مشكلاتهم وقضاياهم.

٤) العدالة في المشاركة:

- توفير فرص متكافئة لمشاركة الأطفال على اختلاف أعمارهم في إنتاج المحتوى الإعلامي.
- تجنب التفرقة في مشاركة الأطفال في إنتاج البرامج والمواد الإعلامية، على أساس النوع والمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ب: المبادئ المهنية للتغطية الإخبارية لقضايا حقوق الطفل:

تضع التغطية الإخبارية قضايا حقوق الأطفال في دائرة الضوء؛ فكثير من هذه القضايا ذات الحساسية الكبيرة للأطفال تبقى على الدوام في طي الكتمان، والظلام، خاصة تلك التي تتناول الاعتداءات الجنسية، والجسمية ضدهم. ومن الضروري تحسين التغطية الإعلامية للاعتداءات، والانتهاكات المختلفة ضد الأطفال؛ حتى لا يتحول تناول الإعلامى- بدوره - إلى جريمة أخرى تلحق العار بالطفل، وتطارده طوال حياته، وتنتهك حقه في الحماية والخصوصية.

يؤدى إحساس الطفل بالعار والوصم الاجتماعى - نتيجة تعرضه للاعتداء، أو سوء المعاملة، أو الإيذاء- إلى تجنب الأقران، وهو بدوره يرتبط بالعزلة، والشعور بالوحدة، وضعف الأداء المدرسي، وزيادة احتمالات التعرض لكثير من المشكلات الاجتماعية المستقبلية التي يمكن أن تستمر إلى مرحلة البلوغ.

وفي كثير من الأحيان، تلجأ الأسر إلى عدم إبلاغ الشرطة عن تعرض أطفالهم لاعتداءات جنسية؛ نتيجة الخوف من التغطية الإعلامية للحدث، وخشية معرفة الأصدقاء والجيران بها. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أكثر من نصف ضحايا الاغتصاب من الأطفال سيكونون «مطمئنين» بدرجة أكبر إذا كان هناك قانون يمنع وسائل الإعلام من الكشف عن أسمائهم وعناوينهم التفصيلية.

وتتباين المبادئ المهنية الخاصة بالتغطية الإخبارية لقضايا حقوق الطفل بتباين الموضوعات موضع التغطية؛ ومن

أهم تلك الموضوعات: الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية أو مرتكبوها، والأطفال في أثناء النزاعات والحروب، وفيما يلي عرض للمبادئ المهنية الخاصة بهذين الموضوعين:

ب- ١: المبادئ المهنية للتناول الإخباري للأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية، أو مرتكبيها:

حماية الخصوصية:

- العناية عند الإبلاغ عن الاعتداء الجنسي بتحقيق التوازن بين حق الضحية في الخصوصية، وحق الجمهور في المعرفة.
- الابتعاد عن تناول التفاصيل والحقائق المحرجة للحياة الخاصة للضحية، أو مظهرها الجسدي، أو إلقاء اللوم عليها.
- تجنب تضمين التغطية الإعلامية للاعتداءات على الأطفال تفاصيل محرجة، تخترق خصوصية حياتهم الشخصية، ربما تصل إلى مرحلة الإيذاء؛ مثل: وصف تفاصيل دقيقة عن الأفعال المادية التي ارتكبت خلال التعرض للإساءة، والاعتداء الجنسي.
- عدم استخدام أسماء الأطفال ضحايا الاعتداءات، أو مرتكبيها، ولا صورهم بطريقة تقتحم خصوصيتهم، وتهدد كرامتهم.

الأمان والحماية:

- تجنب التفاصيل التي يمكن أن تعرض الضحية للخطر؛ مثل: ذكر عناوين المنزل، وأرقام الهواتف، وأماكن العمل، والبعد عن الصورة النمطية للضحايا، وخاصة في حالات الجريمة الجنسية.
- طلب المشورة من المتخصصين في الرعاية الصحية، والمستشارين النفسيين تجاه الأطفال الضحايا، أو مرتكبي الجرائم.

المبادئ المهنية للتناول الإخباري للأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية، أو مرتكبيها

- حماية الخصوصية
- الأمان والحماية
- دقة التغطية الإعلامية وعمقها
- الشفافية والمصادقية في مقابلة الأطفال
- سلامة المفردات والتركيبات اللغوية

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

- منح الفرص للضحايا وأسرهم بقبول التغطية الإعلامية، أو رفضها دون الترهيب؛ باستخدام قوة وسائل الإعلام، أو تهديد الضحايا إذا رفضوا ذلك؛ فلا يوجد أي إلزام للضحايا في منح تلك التغطية.
- الإقلال من الضرر الواقع على الأطفال الضحايا وأسرهم بالنظر إلى التأثير السلبي للتغطية الإخبارية؛ على أن تكون وسائل الإعلام حساسة خلال التماس، أو استخدام المقابلات، أو صور المتضررين من المأساة.
- توخي الحذر في تسمية المشتبه بهم قبل الاتهام الرسمي من السلطات القضائية.
- تجنب لوم الأطفال المتهمين وتأييدهم، ووصفهم بلفظ «المجرمين»، أو مستحقي العقاب، وعدم إلقاء اللوم كله - في ارتكاب الجريمة - عليهم.

دقة التغطية الإعلامية وعمقها:

- التحقق من عمق تغطية الإخبارية للجريمة؛ بتقديم المعلومات ذات الصلة بإحصاءات عن معدل حدوث تلك الجريمة بالمجتمع، وجهود منعها، وحقوق الضحايا، وطرائق المساعدة، والتعويضات التي يحصلون عليها.
- وضع القصص الإخبارية حول الطفل ضحية الجريمة في السياق المناسب، وتناول وقائع الجريمة في السياق الذي يوفر لها المعنى والوضوح، وعدم تعميم الحوادث الفردية؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى انتشار الجريمة بصورة واسعة النطاق برغم محدودية حدوثها.
- احترام حق المشتبه فيه في الحصول على محاكمة عادلة، وتحقيق التوازن بين الحق في محاكمة عادلة، وحق الجمهور في المعرفة حول العدالة الجنائية.
- تجنب ذكر معلومات كاذبة، أو مضللة، أو بث الإشاعات، أو الاعتماد على المعلومات مجهولة المصادر بشأن الاتهامات، وسير التحقيقات، التي يمكن أن تقدم حتى من قبل الطفل الضحية، وتوخي الحذر في تسمية المشتبه فيهم قبل الاتهام الرسمي من السلطات القضائية.
- استخدام الصور لأغراض الصدمة، وبث الرعب تجاه الجرائم المرتكبة ضد الأطفال دون انتهاك واضح لحق الطفل في الخصوصية - أي صورة عامة تعكس مشاهد عامة- مع مراعاة عدم كثرة التكرار؛ خوفاً من تعود

الجمهور هذه الصور؛ فتصير شيئاً عادياً، أو أمراً مألوفاً، كما قد يؤدي تكرارها إلى الفشل في كسب تعاطف القراء، والمشاهدين.

- التحقق من مدى أهمية وضرورة تضمين التقرير الإعلامي التفاصيل الأليمة حول طبيعة الاغتصاب، أو العنف، أو الإصابات، وتحليل مدى تأثير تلك التفاصيل في القراء، أو المشاهدين، والأطراف الأخرى.

الشفافية والمصدقية في مقابلة الأطفال:

- التحقق من موافقة أولياء أمور الطفل على إجراء المقابلة.
- الحرص على توضيح شخصية القائم بالمقابلة، والمؤسسة التي يعمل بها، ومضمون المقابلة، والغرض منها.
- تجنب إجراء مقابلات مع الأطفال في مكان الحادث؛ فمن المرجح جداً أنهم في حالة صدمة، ويحتاجون الراحة، وليس استجوابهم.
- الاعتماد على الأسئلة المفتوحة؛ مثل: «ماذا حدث بعد ذلك؟»، وتجنب الأسئلة المتعلقة بالذات؛ مثل: «هل كنت خائفاً؟».
- تجنب خداع الضحايا بوعود كاذبة، أو مبالغ فيها في أثناء إجراء المقابلات، أو التظاهر بإقامة علاقات صداقة معهم؛ للحصول على معلومات خاصة، أو إجراء المقابلات الحصرية، واحترام الحساسيات الدينية والثقافية السارية داخل المجتمع.
- عدم إجراء مقابلة مع طفل في حالة هستيرية، ولا في حالة صدمة؛ على أنتكون المقابلة مع صديق له، أو أحد أفراد عائلته مع العودة إليه في وقت لاحق.
- التأكد من أن الطفل ليست لديه مشكلة في التحدث مع شخص من الجنس الآخر؛ إذا تعذر أن يجري المقابلة شخص من الجنس نفسه؛ فقد يكون من الصعب على الأطفال الإناث الناجيات سرد قصصهن للرجال، وبالمثل قد يصعب على الأطفال الناجين من الذكور التحدث إلى النساء.
- التعاطف بلا انسياق للمشاعر؛ فعلى الأرجح يصعب تصور ما يشعر الناجي به؛ لذلك فعبارة مختصرة؛ مثل: «أنا آسف بشأن ما حدث لك» تكفي.

- شرح معنى عبارتي: ”لنشر“، و”ليس للنشر“، وإخبار الضيف بأن يستخدم هذه العبارة في أي وقت خلال المقابلة؛ حتى يتسنى معرفة المعلومات التي يجب عدم نشرها.
- التأكد من أن الطفل يشعر بالارتياح طوال مدة المقابلة، ومكان إجرائها، ومدى تقبله استخدام الكاميرات، أو غيرها من أجهزة التسجيل.
- طلب المساعدة أو المشورة عند تأثر القائم بالمقابلة عاطفياً؛ فإجراء المقابلات مع ضحايا الاغتصاب يمكن أن يكون صعباً ومؤملاً.

سلامة المفردات والتركيبات اللغوية:

- استخدام اللغة المناسبة لوصف الاعتداء الجنسي على الأطفال؛ بحيث تكون واضحة، ومفهومة لا لبس فيها، و دقيقة قدر الإمكان.
- التدقيق في اختيار المفردات والعبارات بعناية؛ لتجنب تعزيز فكرة أن تكون الضحية تحت طائلة المسؤولية عن هذه الجريمة.
- تجنب استخدام الأوصاف الجنسية الصريحة، أو الصور التي قد تطبع مثل هذا السلوك في ذهن الطفل المتلقى؛ فيؤدي ذلك إلى الانخراط في النشاط الجنسي في سن مبكرة.

ب-٢: المبادئ المهنية للتناول الإخباري للأطفال خلال النزاعات والحروب:

كثيراً ما تكون التغطية الإعلامية المكثفة التي ترافق الأحداث المؤلمة؛ مثل: الحروب، وأعمال الإرهاب، والكوارث الطبيعية؛ مزعجة جداً للأطفال، والمراهقين، وتحمل قدراً من الأسى والحزن إذا تعرض الطفل لهذه المواد الإعلامية خاصة إذا كانت مادة تلفزيونية.

ويمكن للإعلاميين وأسر الأطفال وغيرهم ممن يعملون مع الأطفال أن يساعدوا على تخفيف حالة القلق الناجمة عن تغطية هذه الأحداث الكارثية؛ من خلال رصد المواد التي يتعرض لها الأطفال في وسائل الإعلام، وتخفيف تأثيرها المأساوي في الطفل، وعدم افتراض أن الأطفال لا يدركون ما يحدث من حولهم؛ فيكاد يكون من المحال أن يظل الطفل منعزلاً عن

الأحداث الجارية في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال.

وتزيد النزاعات من استضعاف الأشخاص الذين هم أصلاً عرضة للأخطار؛ وبخاصة الأطفال؛ فالطفل يحتاج أسرة، ومجتمعاً محلياً يوفران له بيئة ملائمة تؤمن له الرعاية والحماية. وقد تكون آثار الحرب في صغار السن مدمرة، ولا ينجو أحد من أثر النزاعات التي غالباً ما تكون اليوم نزاعات داخلية بطبيعتها. ويتعرض فيها الأطفال للسجن والاعتصاب والتشويه على مدى الحياة؛ بل ويُقتلون، وتمزق النزاعات المسلحة شمل العائلات كل التمزيق؛ مما يُرغم آلاف الأطفال على إغالة أنفسهم، ورعاية أشقائهم الصغار.

المبادئ المهنية للتناول الإخباري للأطفال خلال النزاعات والحروب

- **التوعية**
- **الأمان والحماية**
- **عدم الاستغلال
السياسي**

ويتخذ استغلال الأطفال- الذي كثيراً ما يتزايد في أثناء النزاعات المسلحة- أشكالاً متنوعة؛ مثل: العمل القسري، أو العبودية في الحالات القصوى، وقد يكون ذلك مصير الأطفال الذين جندتهم القوات أو الجماعات المسلحة، أو أولئك الذين هم رهن الاحتجاز، ويمكن أن يزداد أيضاً الاتجار بالأطفال لأغراض؛ مثل: التبني غير المشروع؛ ولذلك فمن المهم أن يكون الإعلاميون على وعى بخطورة التغطية الإعلامية لوضع الأطفال خلال تلك الفترات، وتبنى مبادئ مهنية، يساهم التزامها في العمل الإعلامي في الحد من آثار هذه الحروب والنزاعات، وهم من أكثر الفئات تضرراً منها. ومن أهم تلك المبادئ ما يلي:

التوعية:

- مساعدة الأطفال الأكبر سنّاً في تحليل التغطية الإعلامية، واغتنام هذه الفرصة لتثقيفهم بشأن كيفية عمل وسائل الإعلام.
- أداء دور فاعل وإيجابي في لفت الانتباه إلى محنة الأطفال، ومعاناتهم في أثناء الصراعات المسلحة، وما يليها، والإسهام في دعم إنتاج ونشر برامج إعلامية تستهدف الأطفال المتضررين من الحرب.
- توضيح أن الصور النمطية السلبية يمكن أن تؤدي إلى التبسيط، وفكرة «الأشجار مقابل الخيار»، وضرورة السعي نحو وضع حلول سلمية للصراع؛ هي دائماً أفضل من الانتقام والعنف.

- الاستماع إلى الأطفال؛ فهم يتعرضون لتلك الأحداث أكثر مما نعتقد؛ لذلك من المهم سؤالهم عن معارفهم ومشاعرهم تجاه تلك الأحداث، والإجابة بصدق عن أسئلتهم.
- مساعدة المراهقين على استخدام تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، وشبكات التواصل الاجتماعي؛ لتعزيز قضايا الوعي المجتمعي والصحة والتعليم، وغيرها من المجالات الحيوية لبقاء الأطفال على قيد الحياة في حالات الصراعات والحروب.

الأمان والحماية:

- التحقق من أن عمل وسائل الإعلام خلال فترات الحروب والنزاعات يقوم على توفير الحماية للأطفال، والإسهام في إعادة تأهيلهم، وإدماجهم في المجتمع؛ لتجاوز الآثار النفسية والاجتماعية للحروب.
- مساعدة الأطفال في الشعور بالأمان؛ فعندما تحدث الأحداث المؤلمة، يلزم أن نضع المخاطر المتوقع حدوثها للأطفال وأسرهم في سياق واقعي.
- استغلال قوة وسائل الإعلام وتأثيرها في الضغط على الحكومات، وتشجيعها على التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بالأطفال المتضررين من الحرب، وتعبئة الرأي العام حول هذه القضايا.
- حماية الأطفال من التعرض للصور التلفزيونية المزعجة بشكل مكثف أو مخيف؛ فبعض الأطفال أكثر عرضة للقلق بشأن الأحداث التي تغطيها وسائل الإعلام؛ نتيجة عوامل مختلفة تؤثر في ردود أفعالهم؛ منها: السن، والمزاج الانفعالي، والميل إلى القلق.
- شرح كيف تعمل الحكومات والمنظمات مثل: الأمم المتحدة، واليونسيف بجدية؛ لجعل العالم مكاناً أكثر أمناً لجميع الأطفال؛ فالأطفال يحتاجون طمأننتهم بأن هذه الأحداث لا تشكل تهديداً مباشراً لهم .
- تأكيد النتائج الإيجابية التي قد تنشأ نتيجة الأحداث المؤلمة؛ ومنها: التضامن، وصناعة الأبطال، وقيمة الحياة، ودور الإنسان في التخفيف من معاناة الآخرين وآلامهم.

عدم الاستغلال السياسي:

- تجنب الاستغلال السياسي والإعلامي لمعاناة الأطفال وآلامهم من جراء الحروب؛ بإعلان انحيازهم إلى طرف على حساب طرف آخر داخل الصراع، أو مطالبتهم بعرض أفكار وتوجهات لا تتلاءم مع قدراتهم الذهنية، ولا المرحلة العمرية التي يمرون بها، ولا خبراتهم ولا تجاربهم السابقة.
- تجنب استغلال الأطفال المتضررين من الحرب؛ لأسباب اقتصادية وسياسية خاصة بهم، وينبغي أن تركز وسائل الإعلام على نقاط القوة المحتملة، وقدرات الأطفال المتأثرين بالحرب؛ بدلاً من الاقتصار - فقط - على تصويرهم مجرد ضحايا فحسب.

ج: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الإعلانات التي تستهدف الأطفال:

المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الإعلانات التي تستهدف الأطفال

- الواقعية
- الأمان والحماية
- سيادة المعايير الاجتماعية
- تقدير الأسرة

تعد الإعلانات من أهم المضامين المؤثرة في الطفل، وتكاد تكون المصدر الأول للمعلومات بالنسبة إليه؛ حيث تركز على الوصول إلى ذهن الطفل، وامتلاك حواسه، وتوجيه رغباته إلى نوعية معينة من الأطعمة والسلع؛ عن طريق إبرازها بشكل جذاب، واستعمال الكلمة السهلة، واللحن الجذاب، مع التكرار، ومحاولة الإيحاء بطرائق تعبيرية مختلفة، وبعود خيالية أحياناً عن قدرة المنتج الغذائي؛ مثل: إكساب الإنسان القوة العضلية، أو البراعة في قدرات معينة.

وترمي المبادئ المهنية للتعامل الإعلامي مع الإعلانات التي تستهدف الأطفال إلى زيادة إحساس المعلمين والمسوقين بالمسؤولية الاجتماعية والمهنية تجاه الإعلانات الموجهة إلى الأطفال؛ وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

الواقعية:

- الحرص على ألا يضل الإعلان الأطفال، ولا يخدعهم بانطباعات خاطئة في أذهانهم عن طبيعة أو محتوى، وسعر السلعة أو المنتج، وتأثيرها فيهم.

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

- التحقق من أن الاعلان لا يحتوى أموراً غامضة؛ كأن يشمل رسوماً، أو عبارات غير دقيقة، أو خادعة، تقدم بشكل مباشر أو ضمنى، أو يستغل خيال الطفل؛ لحثه على زيادة استهلاكه من المنتج.
- عرض محتوى الإعلان بطريقة مفهومة؛ من حيث طبيعة السلعة المعلن عنها، والميزات التي عُرضت فيه.
- عدم استغلال نقص المعلومات لدى الأطفال، ولا براءتهم، ولاقلة خبرتهم؛ عن طريق عرض معلومات من الممكن أن تؤذيهم جسماً أو نفسياً.
- عدم استخدام الإعلان في الاستعانة باقتباسات لنتائج أبحاث علمية بطريقة خادعة للطفل.
- الالتزام بالألا يحتوى الإعلان معلومات خاطئة عن القيمة الغذائية للمنتج، أو يعرض مقارنات غير صحيحة، أو مضللة بينه وبين غيره من المنتجات.
- عدم استخدام الشخصيات الشهيرة بطريقة لا يستطيع الأطفال معها التفرقة بين المواد البرمجية والإعلانية.
- الحرص على أن تكون الشهادات والآراء المقدمة في الإعلان عن المنتج حقيقية، وألا تكون خادعة، ولا مبالغاً فيها، وأن تتفق مع أحدث الآراء العلمية المقبولة.

الأمان والحماية:

- العمل دائماً على حماية الأطفال المشاركين في الإعلان، وعدم الإدلاء بمعلومات تنتهك حقهم في الخصوصية.
- التأكد من أن الإعلان لا يتضمن مشاهد تصف استعمالات غير آمنة من الممكن أن تشجع الأطفال على الاشتراك في نشاطات غير آمنة، أو تخلق انطباعات غير واقعية في أذهانهم.
- تجنب الإعلان عن منتجات أعلن عنها رسمياً من جانب السلطات أنها خطيرة، وغير آمنة.
- الحرص على ألا يشجع الإعلان عن أطعمة ومشروبات، أساليب حياة خاملة، أو عادات غذائية غير سليمة.

سيادة المعايير الاجتماعية:

- الحرص على ألا يقدم الإعلان صوراً، ولا أحداثاً مخيفة، ولا محزنة للأطفال، ولايشجعهم على تبني سلوكيات

عنيفة، ولاقيم تتعارض مع ثقافة المجتمع.

- الالتزام بألا يحط الإعلان من قدر، ولاكرامة شخص، ولامجموعة ؛ على أساس العرق، أو النوع، أو العمر، أو المعتقد السياسي، أو الدين، أو حالة العجز الطبيعي أو الذهني.
- تجنب أن يظهر في الإعلان صور، أو إحياءات جنسية، أو محتوى مهين لأى شخص أو جماعة.
- التأكد من أن الإعلان لايحط من أهمية التعليم، ولا يتغاضى عن العدوان، ولا يظهر الجشع والطمع بوصفها سلوكيات إيجابية.

تقدير الأسرة:

- الحرص على ألا يعمل الإعلان على إضعاف سلطة الوالدين، أو مسؤولياتهما، وثقة الطفل بأسرته.
- تجنب أن يوجه الإعلان نداءً للأطفال أن يحثوا أهلهم على شراء السلعة.
- الحذر من أن يوحى الإعلان للأطفال الذين يملكون السلعة المعلن عنها؛ أنهم أكثر كرمًا، ومتفوقون على نظرائهم اجتماعياً، أو صحياً، أو نفسياً.
- الالتزام بأن تكون الأسعار المذكورة بالإعلان واضحة، ومفهومة للأطفال بطريقة لا لبس بها،وألا يوحى أن المنتج المعلن عنه في متناول أيدي جميع الأسر.
- العمل على ألا يحتوى الإعلان مضامين تشعر الطفل بعقدة النقص إذا لم يتمكن من امتلاك السلعة، أو تجعله يعتقد أن عدم اقتنائه هذه السلعة ناجم عن تقصير والديه في أداء واجبهما نحوه.

د: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع قضايا حقوق الطفل فى الإعلام الجديد (مواقع التواصل الاجتماعى - المدونات الإلكترونية - المواقع الإلكترونية):

أظهرت دراسة حديثة للمجلس العربى للطفولة والتنمية (٢٠١٣) أن الوسائل الإلكترونية الحديثة - وعلى رأسها شبكة الإنترنت- جاءت فى المرتبة الثانية لتفضيلات الأطفال بنسبة تكرر فى المتوسط (٦٧,٤%) بعد التلفزيون الذى جاء فى مقدمة وسائل الإعلام التى يتابعها الأطفال العرب فى عينة الدراسة بنسبة تكرر فى المتوسط (٩٠,٤%)، فيما احتلت المجلات المرتبة الثالثة بنسبة (٢٣%)، تلتها الصحف فى المرتبة الرابعة بنسبة (١٧%)، ثم المذياع فى المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (١٤,٥%)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى تعليم الوالدين، وبين درجة استخدام الأطفال للإنترنت؛ فكلما زاد المستوى التعليمى للوالدين، زادت رغبتهم فى أن يلحق أبناؤهم بركب التطور الاتصالى والتكنولوجى الممثل فى شبكة الإنترنت بتطبيقاتها المختلفة.

المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع قضايا حقوق الطفل فى الإعلام الجديد

- صحة المضمون الإعلامى
- الإفصاح والشفافية
- خصوصية التعامل الإعلامى

وصار الإعلام الجديد إعلاماً قائماً على المشاركة بعد أن كان الاتصال التقليدى فى اتجاه واحد من الإعلامى إلى الجمهور، وفى ضوء ذلك صار الطفل مشاركاً فعالاً فى العمل الإعلامى.

وعززت ميزات تكنولوجيا الإعلام الجديد من بقاء الأطفال على تواصل كبير مع الأصدقاء والعائلة، وتكوين صداقات جديدة، وتبادل الصور والأفكار، والتعبير عن الذات عبر تفعيل الحق فى المشاركة، وحرية الرأى والتعبير، بل تعزيز فرص العمل الخيرى والتطوعى للمراهقين، فضلاً عن تنمية قدرات الأطفال على التفكير والإبداع وسهولة الوصول إلى المعلومات.

فالطفل عبر وسائل الإعلام الجديدة - وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعى- يستطيع أن يعلق على ما يتصفحه، ويشارك الآخرين من أصدقائه ما يراه متلائماً مع أفكاره ومعتقداته.

وبسبب طبيعة شبكات التواصل الاجتماعى اللامحدودة، وضعف تنظيمها الذاتى؛ فقد يتعرض الأطفال الصغار والمراهقون لبعض المخاطر أشار إليها عديد من الدراسات؛ منها إمكانية تعرض الأطفال للاستغلال الجنسى، أو القرصنة

المعلوماتية؛ بالتواصل مع أشخاص مجهولين، أو التعامل مع حسابات وهمية، وإدمان الإنترنت، والاضطرابات النفسية؛ ومنها - كذلك - الاكتئاب، والقلق، والعزلة؛ نتيجة التعرض - لساعات عديدة- لمواقع التواصل الاجتماعي، أو لصور، أو ملفات فيديو ذات محتوى عنيف أو جنسي.

وفضلاً عن ذلك هناك مخاطر للاستخدام غير السليم للتكنولوجيا، واختراق الخصوصية؛ نتيجة تقاسم ومشاركة كثير من المعلومات الشخصية، أو نشر شائعات، أو معلومات كاذبة عن أنفسهم أو الآخرين؛ ومن ثم تتضح ضرورة التوازن بين حماية حق الطفل في الخصوصية، وعدم انتهاك حياته الشخصية، وحقه في المشاركة، والتعبير بحرية عن آرائه، وفي الوقت ذاته ضمان عدم تعرضه لمحتوى غير خلقى، ينطوي على مواد إباحية، أو تدعو إلى العنف، وتحمل إساءة معنوية أو لفظية.

وفي السنوات القليلة الماضية صارت وسائل الإعلام الجديدة جزءاً مهماً لا يتجزأ من صناعة الإعلام في ظل السرعة والحيوية، والقدرة المتزايدة على تشكيل الرأي العام، وتنمية قدرتها على أن تكون بمثابة صحافة المواطن؛ فباستطاعة الأفراد العاديين مراقبة الانتهاكات التي تحدث تجاه حقوق الطفل، وبنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ بل إن كثيراً من قضايا الأطفال كانت ستظل في طي الكتمان لولا جهود نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي التي تتلقفها وسائل الإعلام التقليدية لتسلط الضوء عليها، وتصير من قضايا الرأي العام التي تؤثر في صانعي القرار، والمؤسسات المعنية بالطفولة.

وتأسيساً على ما سبق؛ تأتي أهمية وضع مبادئ مهنية للإعلاميين خلال تعاملهم مع قضايا حقوق الطفل في وسائل الإعلام الجديدة؛ بما يضمن ممارسات أفضل تجاه الأطفال، وحماية حقوقهم؛ ويتمثل أهم تلك المبادئ فيما يلي:

صحة المضمون الإعلامي:

- الحذر تجاه ما يروج له حول قضايا الأطفال، والحرص على البحث عن المعلومات والبيانات وفق أكثر من مصدر؛ للتأكد من صحتها ودقتها؛ فكثير من المواقع، وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي تحفل بالبيانات الخاطئة، والشائعات.
- التحقق من مصداقية أى مصدر، أو شخص يتحدث باسم الأطفال، والتأكد من هويته؛ فكثير من مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالشخصيات المزيفة، أو مجهولة الهوية.

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

- بذل قصارى الجهد للتحقق من دقة الصور وملفات الفيديو التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأشخاص عاديين، ويتم نشرها ومشاركتها من خلال الإنترنت وبعض الأفراد، وعندما يكون هناك شك حيالها يجب الامتناع عن نشرها.

الإفصاح والشفافية:

- الإعلان عن الهوية الحقيقية للإعلامي، والجهة التي يعمل بها عند طرح الأسئلة حول قضايا حقوق الطفل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتجنب استخدام أسماء مستعارة عند أداء أي عمل إعلامي.
- تجنب نشر مواد إعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي تحض على الكراهية، أو العنف، أو التمييز بين الأطفال؛ على أساس اللغة، أو النوع، أو العرق، أو الدين.
- الحرص على الحصول على الموافقة المسبقة من المصادر؛ عن طريق الكشف عن الهوية الإعلامية، والهدف الذي يسعى للإعلامي من أجله؛ فالطابع غير الرسمي لمواقع الشبكات الاجتماعية يجعل من السهل على المصادر المحتملة التعرض لسوء فهم، والتأثير في مستوى التعاون مع الإعلامي.
- إعلان مصدر المعلومات الذي اعتمد عليه، ويفضل أن يُرفق رابط يستطيع منه القارئ التأكد من صحة المعلومة التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو المواقع الإلكترونية بشكل عام.

خصوصية التعامل الإعلامي:

- إظهار التعاطف مع أولئك الذين قد يتأثرون سلباً بالتغطية الإخبارية لشؤونهم، والتعامل بحساسية خاصة مع الأطفال؛ بوصفهم مصادر إخبارية، وغيرهم من الأشخاص المستضعفين الذين قد لا يفهمون تماماً عواقب التعاون مع الإعلاميين؛ إذ إن التواصل مع طفل- من خلال مواقع التواصل الاجتماعي- يجب أن يكون من خلال أسرته، أو الوصي القانوني عليه.
- استشارة الفريق المختص بوسائل الإعلام الجديدة بالمؤسسة الإعلامية التي يعمل بها الإعلامي في حالة الشك في دقة المعلومات التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويجوز- أيضاً- دعوة الجمهور للمساعدة في الجهود المبذولة للرصد، والتحقق مما يتم نشره عبر وسائل الإعلام الاجتماعية.

- احترام حقوق الملكية الفكرية للأشخاص، والمؤسسات، والمنظمات المختلفة؛ فبرغم الفيض المعرفي المتنوع - والمجانى غالباً - الذى يتيح الفضاء الإلكتروني، تبقى المحافظة على ملكية الأفكار من أهم المبادئ المهنية المتعارف عليها لدى المشتغلين بالعمل الإعلامى.
- الاعتذار فوراً فى حالة الخطأ فى نشر معلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعى تخص قضايا عامة، أو تتعلق بالأطفال وتصحيحها؛ فمتصفحو مواقع التواصل الاجتماعى - وبخاصة موقعاً: الفيس بوك Facebook، وتويتر Twitter- يحفظون على أجهزتهم الشخصية ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعى؛ ومن ثم من الأفضل بعد حذف المواد المزيفة أو الخطأ، أن تعتذر للجمهور عن المحتوى الذى تم نشره.

هـ: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الأطفال ذوي الإعاقة:

تشير اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة يعنى:

المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الأطفال ذوي الإعاقة

- عدم التمييز
- الدعم والمساندة
- الدمج

«الأشخاص الذين يعانون خللاً جزئياً، أو كلياً فى النواحي البدنية أو الذهنية أو الحاسية قد يمنعهم - عند التعامل مع عقبات أخرى - من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة فى المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين».

وتفرض قضية الأطفال ذوي الإعاقة نفسها بقوة فى المجتمعات العربية؛ نظراً إلى نسبتهم الملحوظة من ناحية، فضلاً عن شيوع الأنماط الثقافية السلبية تجاه ذوي الإعاقة من ناحية أخرى؛ بما يخلق تحديات عديدة إزاء جهود دمجهم تعليمياً مع قرنائهم من غير ذوي الإعاقة، ودمجهم فى المجتمع عامة، كما تتعدد أنماط الإساءة للأطفال ذوي الإعاقة على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع؛ بما يؤثر سلبياً فى نموهم، وتوافقهم الشخصي والاجتماعي.

ويوجه الخبراء والباحثون ملاحظات عديدة تجاه معالجة وسائل الإعلام قضايا الأطفال ذوي الإعاقة، ويأتي فى مقدمتها: ضعف تسليط الأضواء إعلامياً على قضاياهم؛ وهو الأمر الذي يزيد من إهمالهم، وإساءة معاملتهم، كما يقدم عديد من المضامين التلفزيونية والأفلام السينمائية صورة نمطية للأطفال ذوي الإعاقة يغلب عليها النمط السلبي، فضلاً

عن تصدير الإيذاء لهؤلاء الأطفال عبر عديد من القصص الإخبارية والبرامج التلفزيونية؛ وهو ما يسهم في تكريس صورة نمطية سلبية عن الأطفال ذوي الإعاقة، لا تساعد على إحداث التغيير الثقافي المنشود الذي يُسهم في دمجهم في التعليم، وفي المجتمع.

وبصفة خاصة، أشارت نتائج الدراسات العلمية عن الصور النمطية التي تقدمها وسائل الإعلام للأطفال ذوي الإعاقة إلى أنها تنحصر في عدة عناصر؛ من أبرزها: أنه مثير للشفقة دائماً، وكائن مثير للفضول، ومثير للضحك، وعبء على الآخرين، وكسول، وأنه يختلف عن غيره من بنى جنسه، فضلاً عن أنه غير قادر على المشاركة في الحياة اليومية، في حين قد تفوق إمكاناته قدرات العاديين في بعض الأحيان.

وتطرح الإشكاليات السابقة ضرورة مراعاة المبادئ المهنية التي توجه الأداء الإعلامي في تناوله قضايا الأطفال ذوي الإعاقة؛ بما يفعل أدوار الإعلام في التثقيف والتوعي والمراقبة بالنظر إليه بوصفه سلطة اجتماعية؛ ومن ثم يساعد على تشكيل ثقافة مجتمعية عصرية، تساند حقوق هؤلاء الأطفال، وتراعي احتياجاتهم، وتدعم دمجهم التعليمي والثقافي، والمجتمعي، وتشمل المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع قضايا الأطفال ذوي الإعاقة ما يلي:

عدم التمييز:

- الحرص على حث أفراد المجتمع ومؤسساته على تنمية التفاعل مع الأطفال ذوي الإعاقة، وزيادة الوعي بحقوقهم، وأنهم يتساوون مع أي طفل آخر في المجتمع في الواجبات والحقوق.
- ربط موضوعات الأطفال ذوي الإعاقة بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها من القضايا التي تثار في البرامج ذات الجماهيرية الواسعة.
- إتاحة الفرص أمام الأطفال ذوي الإعاقة للتواصل، والتعبير بحرية عن آرائهم ومشكلاتهم.
- تجنب تعزيز الصور السلبية أو القوالب النمطية للأطفال ذوي الإعاقة التي تسهم في عزلتهم.
- مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة - شأن غيرهم من غير ذوي الإعاقة - في إنتاج برامج جماهيرية وحوارية موجهة إلى الجمهور عامة، وجمهور الأطفال ذوي الإعاقة خاصة.

الدعم والمساندة:

- الحرص دوماً على زيادة المساحة المخصصة في وسائل الإعلام لتناول قضايا الأطفال ذوي الإعاقة، وحقوقهم خاصة في برامج الإذاعة والتلفزيون .
- البحث عن المعلومات والخبرات المناسبة للأطفال ذوي الإعاقة؛ والتي تلبى احتياجاتهم واهتماماتهم بمختلف فئاتهم.
- إبراز النماذج الناجحة والجوانب الإيجابية والقدرات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة، وكيفية الإفادة منهم.
- المشاركة بفاعلية في تخطيط الحملات الإعلامية، والفاعليات الخاصة بقضايا الأطفال ذوي الإعاقة.
- توثيق العلاقات الشخصية والعملية بالمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشئون الأطفال ذوي الإعاقة.
- الحرص على تناول المكثف والموضوعي لانتهاكات حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، والحذر من إهاناتهم، أو تشويه سمعتهم.
- تكوين رأى عام مناصر لحقوق ذوي الإعاقة، والضغط الإعلامى على الحكومات والمؤسسات؛ للوفاء بالتزاماتها نحو الأطفال ذوي الإعاقة.
- التغطية الموسعة لمناسبات الأطفال ذوي الإعاقة، وغيرها من الفاعليات المرتبطة بالترويج لدور ومؤسسات وجمعيات الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمع.

الدمج:

- العمل من خلال آليات مختلفة على توعية الجمهور بقضايا الأطفال ذوي الإعاقة؛ بوصفها قضايا حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الطفل على وجه الخصوص.
- إلقاء الضوء على التجارب والنماذج الإيجابية والناجحة في دمج الأطفال ذوي الإعاقة تربوياً، وتعليمياً مع قرنائهم العاديين.

- إعداد برامج عامة وبرامج وثائقية عن الأطفال ذوي الإعاقة وطبيعتهم، وكيفية حمايتهم؛ لتثقيف أسرهم باحتياجاتهم وإمكاناتهم ومشكلاتهم؛ مما يساعد على دمجهم في المجتمع.
- الحرص على الإسهام في برامج تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، ودمجهم في التعليم والمجتمع، وتوظيف خصائص كل وسيلة من وسائل الإعلام في هذا الصدد.

و: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الأطفال الموهوبين:

المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع الأطفال الموهوبين

- التوعية والاكتشاف
- الدعم والرعاية

يمكن النظر إلى الأطفال الموهوبين بوصفهم الأطفال الذين لديهم استعداد، أو قدرة، أو أداء أكثر تميزاً عن بقية أقرانهم في مجال، أو أكثر؛ مثل: التفكير الابتكاري، والتحصيل الدراسي، والمهارات على اختلافها، والقدرات الخاصة وغيرها، كما ينظر إليهم على أنهم الذين يزيدون عن المتوسط الطبيعي للأطفال في قدراتهم الذهنية أو الانفعالية أو الجسمية، ويتصفون بالتميز؛ بحيث يستطيعون أداء مهام لا يستطيع أقرانهم تحقيقها بذات السرعة والكفاية.

وفي كثير من الأحيان، يتم عرض الأطفال الموهوبين في وسائل الإعلام بصورة «المنعزلين عن المجتمع»؛ وهذه - بالتأكيد - ليست صورة دقيقة لغالبية الأطفال الموهوبين. وكما أن الأطفال الموهوبين يحتاجون رعاية خاصة لإظهار قدراتهم وتطويرها؛ فهم في حاجة إلى ممارسين إعلاميين ذوي طبيعة خاصة يقدرّون طبيعة موهبة الطفل، ويساعدونه على إظهار إبداعاته المختلفة.

ويمكن القول: إن هناك جملة من العوامل المتشابهة، والمتفاعلة تصنع حاجة ملحة، ومنتامية إلى توجيه مزيد من العناية الخاصة إلى أطفالنا العرب الموهوبين في اكتشافهم، ورعايتهم في إطار منافسة إجبارية مع الآخر؛ ومن ثم تتبدى مسئولية وسائل الإعلام ودورها في مواجهة هذه الحاجة. وارتباطاً بذلك؛ فإن مجموعة من المبادئ المهنية لتعامل الإعلام العربي مع الأطفال الموهوبين يجب التشديد عليها؛ وفي مقدمتها:

التوعية والاكتشاف:

- تأكيد أن الأطفال الموهوبين يمكن العثور عليهم بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية، وبين

الأطفال ذوى الإعاقات الجسمية والحاسية؛ ومن ثم فالموهبة ليست حكراً على أحد.

- العناية بالثقيف الذاتي بخصائص ذوى الحاجات الخاصة، والإلمام بطبيعة الطفل الموهوب واحتياجاته؛ حيث يتسم بالتفكير الجيد، والتعلم السريع، والحصيلة اللغوية الواسعة، والذاكرة الجيدة، والانتباه طويل المدى، وهو قارئ جيد، لديه قدر كبير من التفكير الإبداعي والنقدى، والقدرة الجيدة على الملاحظة والمراقبة لمن يحيطون به، والحكم على الأشياء.
- إعداد برامج ومواد إعلامية مناسبة ومختلفة - تستهدف الجمهور، وبخاصة أولياء الأمور - تتناول التعريف بالأطفال الموهوبين وخصائصهم وإمكاناتهم وكيفية اكتشافهم.
- الحرص على دعم البرامج والفاعليات الإعلامية المختلفة التى تسهم فى اكتشاف المواهب بين الأطفال ليس فى مجالات بعينها؛ وإنما فى المجالات كافة.

الدعم والرعاية:

- زيادة العناية بالمحتوى الإعلامى العلمى والثقافى والفنى والرياضى الموجه إلى الأطفال الموهوبين فى إطار دعم هؤلاء الأطفال ورعايتهم، وتطوير مواهبهم.
- الحرص على التغطية الإعلامية الوافية والمستمرة فى وسائل الإعلام كافة للمناسبات والفاعليات والأنشطة العلمية والتعليمية والفنية والرياضية التى تنظمها الجمعيات والمؤسسات المعنية بدعم الأطفال الموهوبين ورعايتهم.
- الحرص باستمرار على التغطية الإعلامية الملائمة لإبراز الإنجازات المميزة التى يحققها الأطفال الموهوبون.
- إتاحة الفرص أمام الأطفال الموهوبين لعرض مواهبهم المختلفة، والتعبير عن أفكارهم ورؤاهم، والاستماع إليها بعناية، وتعرف احتياجاتهم واهتماماتهم.
- دعم المشاركة الإيجابية للأطفال الموهوبين فى إنتاج المحتوى الإعلامى؛ وبخاصة البرامج الإذاعية، والتلفزيونية.
- تكوين اتجاهات ومعتقدات مجتمعية إيجابية قوية تجاه الأطفال الموهوبين، وأهمية اكتشافهم ورعايتهم، وتقدير دورهم فى تنمية المجتمع وتقدمه.

ز: المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع أطفال الشوارع:

تترتب العناية بالأطفال في ظروف صعبة على العناية بظاهرة جنوح الأحداث؛ إذ إنها لا تقف عند سبب واضح ومحدد. وقد أكدت نتائج البحوث أن الأطفال في وضعية صعبة يمثلون النسبة المئوية الكبرى في هذه الظاهرة؛ ومن هنا دعا المجتمع الدولي إلى ضرورة توفير حماية خاصة؛ لمنع وقوع هؤلاء الأطفال فريسة الإجرام؛ وذلك باتباع سبل الوقاية، والحماية في وقت مبكر من حياتهم على مختلف فئاتهم؛ ومن بينها: الأيتام، والفقراء، وغير المتمدرسين، والممزقون عائلياً، والمعرضون للعنف، والاستغلال، والخطر، خاصة في مناطق النزاعات السياسية، والحروب، والاحتلال، والحصار، والتهجير، وأطفال الشوارع.

المبادئ المهنية لتعامل الإعلام مع أطفال الشوارع

- التوعية
- الأمان والحماية
- الدعم والمساندة

ويمكن النظر إلى طفل الشارع؛ بوصفه الطفل الذي وجد نفسه دون مأوى، ولا مكان يرحب به سوى الشارع، كما ينظر إليه على أنه الطفل الذي يترك بيت أسرته، ويفر إلى الشارع بين الحين والآخر؛ ليقضي بعض الليالي بعيداً عن قسوة الأهل، أو هرباً من الاكتظاظ، أو الاعتداء، أو الفقر. وقد دخل مفهوم أطفال الشوارع حديثاً إلى قاموس الدراسات العربية في الفترة الأخيرة؛ بحكم تفشي الظاهرة، واحتلالها حيزاً كبيراً من العناية الدولية.

ووفق التعريف الذي طرحته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ لطفل الشارع؛ فطفل الشارع هو أي طفل ذكراً كان أم أنثى، اتخذ من الشارع محلاً للحياة، والإقامة دون رعاية، ولا حماية، ولا إشراف من جانب أشخاص راشدين مسئولين، أما «اليونيسف» فتصنف أطفال الشوارع في ثلاث فئات؛ هي:

١. قاطنو الشارع: وهم أطفال يعيشون في الشارع بصورة دائمة، أو شبه دائمة بلا أسر، وعلاقاتهم بأسرهم الأصلية إما مقطوعة، وإما ضعيفة جداً.
٢. عاملون بالشارع: هم أطفال يقضون ساعات طويلة يومياً في الشارع في أعمال مختلفة غالباً تدرج تحت البيع المتجول، والتسول، وأغلبهم يعودون لقضاء الليل مع أسرهم، وبعض الأحيان يقضون ليلهم في الشارع.

٣. أسر الشوارع: أطفال يعيشون مع أسرهم الأصلية في الشارع.

ويتضح مما سبق، خصوصية الحالة التي يشكلها أطفال الشوارع وحساسيتها؛ مما يفرض مسؤوليات خاصة على وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والجديدة، والعاملين بها في التعامل معهم، وتناول قضاياهم في إطار المهنية؛ وهو ما يستدعى التزام مجموعة من المبادئ المهنية؛ من أهمها:

التوعية:

- التعريف بطبيعة أطفال الشوارع، والعوامل، أو الظروف القهرية المختلفة التي أودت بهم إلى الشارع، ولفت الانتباه إلى معاناتهم .
- إثارة الانتباه بأن أطفال الشوارع لا يتمتعون بأبسط حقوق الطفل التي أكدتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية؛ مثل: الحق في الرعاية، ومستوى معيشى ملائم لنموه، والحق في كل من: الحماية، والتعليم، والعلاج.
- تأكيد أن لدى هؤلاء الأطفال - مثل غيرهم من الأطفال- قدرات وإمكانات؛ برغم حياتهم الصعبة، وعدم تلقيهم توجيهاً ولا رعاية.
- إبراز الآثار السلبية والخطيرة المختلفة، المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على وجود بعض أطفال المجتمع دون مأوى ولا رعاية.
- استخدام مفردات، وعبارات مناسبة وسهلة ودقيقة في الوقت ذاته في التوعية بحالة أطفال الشوارع، ووصفها ورسم صورة واضحة لهم لدى أفراد المجتمع.
- العناية بالتناول الإعلامى المنظومى للأطفال في ظروف صعبة- ومن بينهم- أطفال الشوارع- عبر تخصيص مواد محددة في الوسائل الإعلامية المختلفة.

الأمان والحماية:

- الانتباه دوماً إلى ضرورة إخفاء - أو تغيير- البيانات الشخصية لأطفال الشوارع، ومنها: أسماؤهم ، وطمس هوياتهم المرئية.

المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل

- عدم تناول التفاصيل الشخصية المحرجة، والمعلومات الأليمة للأطفال ، وتجنب انتقاد مظهرهم، أو الاستخفاف بهم.
- الحرص على عدم إهانة أي طفل من أطفال الشوارع، ولا إلحاق إساءة، ولا أذى به، ولا بعائلته، ولا بأقربائه.
- إظهار التعاطف مع الأطفال، والتضامن معهم، والحرص على كرامتهم وتجنب لومهم وتأنيبهم، وإلقاء اللائمة كلها عليهم فيما آلت إليه حياتهم.
- الاستعانة بخبرات ورؤى المتخصصين في الرعاية النفسية، والاجتماعية، والصحية عند تناول شئون أطفال الشوارع، ومشكلاتهم.

الدعم والمساندة:

- تجنب الاستغلال الإعلامي، وتقديم صورة سلبية مثيرة لأطفال الشوارع، تسهم في تهيمشهم، وعزلهم عن المجتمع؛ بوصفهم مصدرًا من مصادر الخطر.
- إتاحة فرص مناسبة، ومتنوعة أمام أطفال الشوارع؛ للتعبير عن معاناتهم واحتياجاتهم ومشاعرهم، والإجابة عن تساؤلاتهم.
- إبراز الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها أطفال الشوارع، وتوضيح كيفية مواجهتها، والحد منها بوصفها مرحلة من مراحل التعامل مع هؤلاء الأطفال.
- العمل على تكوين رأى عام داعم لهؤلاء الأطفال، ومناصر لحقوقهم، وإعادة تأهيلهم، ودمجهم في المجتمع.

تُعد قضية أطفال الشوارع إحدى القضايا الرئيسية التي أولهاها المجلس العربي للطفولة والتنمية عناية كبيرة منذ تأسيسه، حيث قام بتنفيذ مشروع عربي لحماية أطفال الشوارع في خمس دول عربية، وجاري حاليا تنفيذ مشروع تأهيل ودمج أطفال الشوارع من خلال تربية الأمل "أنا اخترت الأمل".

للمزيد حول المشروع وجهود المجلس في مجال حماية أطفال الشوارع،
يمكنكم زيارة البوابة الإلكترونية للمجلس www.arabccd.org

حماية مصلحة الطفل الفضلى العدالة في المشاركة
حق الرد والتصحيح حرية الرأي والتعبير
المساواة وعدم التمييز الأمان والحماية
سلامة المفردات والتركيبات اللفوية
ضمان الحق في الخصوصية
دقة التفطية الإعلامية وعمقها
حماية الخصوصية
عدم الاستغلال السياسي
الموضوعية
حماية الهوية الشخصية
الشفافية والمصداقية في مقابلة الأطفال
المصداقية والوضوح
التوعية
الحماية خلال عملية المشاركة